

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 18-22 يونيو/حزيران 2018

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



البند 6 من جدول الأعمال
WFP/EB-A/2018/6-F/1/Add.1

مسائل الموارد والمالية والميزانية

للنظر

التوزيع: عام

التاريخ: 18 مايو/أيار 2018

اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

مذكرة من المدير التنفيذي بشأن التقرير السنوي للمفتش العام

مقدمة

- 1- تقدّم هذه الوثيقة تعليقات المدير التنفيذي على التقرير السنوي للمفتش العام⁽¹⁾ وهي تُعَلِّق على عمل المفتش العام ووظائف مكتب المفتش العام، وتوضّح تدابير معالجة القضايا المثارة في التقرير.
- 2- ويشير النص التالي إلى فقرات وأقسام محدّدة في التقرير.

التدابير والتعليقات

بيان الضمان - الرأي

- 3- يرحّب المدير التنفيذي بالاستنتاج العام للتقرير - الوارد في الفقرة 7 - وهو أن مكتب المفتش العام لم يحدّد أي أوجه ضعف مهمّة في عمليات الرقابة الداخلية والحوكمة وعمليات إدارة المخاطر في البرنامج من شأنها أن تؤثر بصورة خطيرة على إنجاز الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية للبرنامج. وفي رؤية المدير التنفيذي للبرنامج، تتسم المساءلة والشفافية في استخدام الموارد وإدارة المخاطر بالأهمية للأشخاص الذين يتلقون خدمات البرنامج، كما تتسمان بأهمية فائقة بالنسبة للمانحين. وفي حين تتطلب بعض الممارسات تحسیناً، ما زال المدير التنفيذي يدعم استراتيجية المراجعة الداخلية للبرنامج للفترة 2016-2020 والتي تتسق مع الأهداف الاستراتيجية للبرنامج وتُركّز على الممارسات الاستباقية لإدارة المخاطر. ويسرّ المدير التنفيذي أيضاً أن يعلن أن البرنامج خصص 1.3 مليون دولار أمريكي لمكتب المفتش العام في عام 2018 لكي يتمكن المكتب من زيادة أنشطته الرامية إلى جعل عمليات البرنامج أكثر فعالية لدى توفير المساعدة لأشد الأشخاص احتياجاً بطرق تحفظ كرامتهم وسلامتهم.

⁽¹⁾ WFP/EB.A/2018/6-F/1.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد M. Juneja

مساعد المدير التنفيذي

لإدارة تسيير الموارد ورئيس الشؤون المالية

هاتف: 066513-2885

السيد Rehan Asad

رئيس الديوان

هاتف: 06 6513-2009

عدم وجود أي تدخل من الإدارة

4- يسر المدير التنفيذي أن يلاحظ تأكيد مكتب المفتش العام - الوارد في الفقرة 12 - على استقلال المكتب وعدم وجود أي تدخل من جانب الإدارة في تخطيط أعماله أو إبلاغه؛ وعدم وجود أي قيود على توفير الموارد أو غير ذلك من المسائل التي تؤثر على استقلال أنشطة الرقابة ورأي الضمان.

المراجعة الداخلية والخدمات الاستشارية؛ ونتائج المراجعة، ومجالات التحسين

- 5- يلاحظ المدير التنفيذي قيمة المساهمة المستمرة لمكتب المفتش العام في تعزيز ضوابط البرنامج والحوكمة وإدارة المخاطر. ويحيط المدير التنفيذي علماً بتوصية مكتب المفتش العام بتعزيز تقييم المخاطر المؤسسية، ويرحب بالنتائج الإيجابية عموماً في عام 2017، حيث لم تُصنّف أي عمليات مراجعة باعتبارها غير مرضية، كما أُبلغ عن نتائج محسنة في عمليات الطوارئ الخاصة بنيجيريا والصومال واليمن.
- 6- ويقدر المدير التنفيذي مشورة مكتب المراجعة الداخلية ودعمه للجنة السلع والنقل والتأمين.

المسائل الرئيسية المحددة في عام 2017 وتغطية الضمان المخططة لعام 2018

7- يحيط المدير التنفيذي علماً بمجالات المخاطر الرئيسية في عام 2017، والمخاطر الناشئة التي حُدّت بالنسبة لعام 2018، ويشير إلى التقدم التالي:

← تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة: استهل البرنامج، بالتعاون مع شركائه، مشروعاً طموحاً يهدف إلى مواءمة البرنامج مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 عن طريق تصميم خارطة الطريق المتكاملة وتنفيذها. وفي إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة وطريقة العمل الجديدة، يواصل البرنامج زيادة قدرته على تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة وإجراء التغييرات اللازمة في هيكله التنظيمي. وقد خُصصت موارد مالية وبشرية لتعزيز المساءلة وآليات الرقابة وتدعيم عمليات أكثر فعالية لإدارة التغيير. بيد أن الأمر يحتاج إلى مزيد من الجهود بشأن توحيد العمليات وتعميمها والتحول إلى الإطار المالي الجديد.

← التحويلات القائمة على النقد: يضطلع البرنامج، مستفيداً من ميزاته المقارنة بشأن سلسلة الإمداد والتواجد الميداني الواسع النطاق، بدور الريادة على الصعيد العالمي في استخدام التحويلات القائمة على النقد في الاستجابة الإنسانية. ففي عام 2017، وفّرت التحويلات القائمة على النقد التي قدمها البرنامج 1.4 مليار دولار أمريكي إجمالاً إلى 19.2 مليون شخص في 61 بلداً - بما يشكل أكثر من 30 في المائة من إجمالي قيمة التحويلات التي قدمها البرنامج. وفي حين أن ثمة حاجة إلى إجراء تحسينات مهمة مع بلوغ طريقة التحويل وهيكل حوكمتها مرحلة النضج، مقارنةً بالسنوات السابقة، أنشأ البرنامج أطر رقابة وأدوات دعم أشد صرامة وعزّز بدرجة كبيرة من قدراته في برامجها الخاصة بالتحويلات القائمة على النقد وقدرات شركائه. وبدل تعيين منسق عالمي لشؤون التحويلات القائمة على النقد يكون مسؤولاً أمام رئيس الديوان على أهمية إدارة هذه التحويلات كأولوية مؤسسية.

← إدارة بيانات المستفيدين: نظام "سكوب" هو منصة البرنامج الرقمية الرئيسية لدعم إدارة المستفيدين والتحويلات. وفي عام 2017، بدأ الأخذ بنظام سكوب في 51 بلداً يضطلع البرنامج بعمليات فيها. ويواصل البرنامج تسريع اعتماد نظام سكوب وتحويله إلى منصة رقمية مشتركة لدعم جميع طرائق التحويلات. وقد أنشئت قدرات بشأن تكنولوجيا المعلومات على المستويين الدولي والوطني في جميع الأقاليم لكي تتمكن المكاتب القطرية من استخدام نظام سكوب. وعكف البرنامج على تعزيز هيكله للحوكمة وملكية العمليات فيما يتعلق بنظام سكوب بما في ذلك عن طريق وضع سياسة وتوجيه أكثر اتساقاً. وعموماً، حسّن البرنامج المواءمة بين أولوياته والتزاماته المؤسسية ومخصصات الموارد من خلال خطة الإدارة وعمليات التخصيص الخارجة عن الميزانية.

← الثغرات في تخطيط قوة العمل ومواءمة قوة العمل: يتسم الأشخاص الذين يمتلكون المهارات الصحيحة بأهمية حاسمة للبرنامج. وقد ظلت الثغرات المستبانة في عام 2016 تمثل شاغلاً كبيراً في عام 2017، لا سيما بشأن خارطة الطريق المتكاملة. وخصص

البرنامج موارد إضافية لشعبة الموارد البشرية من أجل دعم المكاتب القطرية في موازنة هياكلها التنظيمية وملاك موظفيها مع متطلبات الخطط الاستراتيجية القطرية الجديدة. ويسرّ المدير التنفيذي أن يعلن أن البرنامج يواصل جهوده لتحسين إدارته لقوة العمل عن طريق إنشاء مجمع للمواهب وإجراء تقييمات لكفاءة القيادات العليا. بيد أنه ما زالت هناك ثغرة في التخطيط الطويل الأجل والأكثر تحديداً للغايات وفي إدارة قوة العمل العامة، ويجري حالياً تحديث نظم المعلومات اللازمة لتوفير ما يلزم من بيانات وتحليلات، بما في ذلك من خلال الأخذ بأداة لتخطيط تعاقب الموظفين. وفي الفترة 2019/2018، سوف تزيد شعبة الموارد البشرية من قدرتها من أجل تعزيز تخطيط قوة العمل بدرجة كبيرة.

◀ *شعبة تكنولوجيا المعلومات: يهدف البرنامج، بعمله نحو تحقيق رؤيتنا المؤسسية للتحويل الرقمي، إلى تعزيز عمليات صنع القرار القائمة على البيانات في الوقت الفعلي، وتبوء دور الريادة على الصعيد العالمي في استخدام البيانات الرقمية وإدارتها في الوقت نفسه من أجل الجهود الإنسانية والإنمائية. وسيواصل البرنامج التصدي للقضايا الحاسمة من قبيل إدارة البيانات والأمن السببراني وتعزيز نظام سكوب كمنصة رقمية مشتركة بين الوكالات. وقد استثمر البرنامج في هذه المجالات موارد ذات شأن في عام 2017، كما أن ثمة مشروعات مبتكرة جارية لتعزيز تحديد مؤشرات مؤتمتة وبيئة رقابة أوسع.*

◀ *إدارة المخاطر المؤسسية والرقابة الداخلية: تجسيدا لزيادة اهتمام البرنامج بهذا المجال، أنشئت في عام 2017 شعبة جديدة لإدارة المخاطر المؤسسية برئاسة مسؤول كبير في مجال المخاطر من أجل تسريع التحسينات في إدارة المخاطر المؤسسية والرقابة الداخلية والإبلاغ عن الضمان، وأخذ زمام القيادة بشأن سياسة إدارة المخاطر وإطار الرقابة الداخلية والتحليل المتكامل لنتائج الرقابة وبلوغ مرحلة النضج في إدارة أنشطة مكافحة التندليس. ويجري حالياً وضع صيغة محدثة لسياسة إدارة المخاطر المؤسسية وبيان تقبل المخاطر (بما في ذلك المستويات المسموح بها وعتباتها)، وسوف تقدّم إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها في دورته العادية الثانية عام 2018.*

◀ *الثغرات في تعريف مسؤوليات الإدارة وأدوارها بشأن الرقابة: تُعزّز أنشطة الرقابة في البرنامج المساءلة والشفافية وتساعد على ضمان استخدام الموارد على نحو فعال من حيث التكاليف لخدمة أشدّ المجموعات السكانية ضعفاً. وفي عام 2018 يجري البرنامج استعراضاً لأدوار ومسؤوليات المكاتب الإقليمية والمقر بشأن الرقابة بالمقارنة مع التوجيهات الاستراتيجية، ووظائف الرقابة، والدعم التقني المقدم إلى المكاتب القطرية. وستوضح نتائج هذا الاستعراض الأدوار والمسؤوليات وستقوي القدرات على المستويين الإقليمي والعالمي.*

◀ *إدارة المنظمات غير الحكومية: استناداً إلى رؤية مفادها أن المنظمات غير الحكومية هي شركاء في مكافحة الجوع لا مجرد شركاء منفذين، بذلت إدارة الشراكة والحوكمة في البرنامج جهوداً كبيرة لتحسين معايير اختيار الشركاء وإدارة أداء المنظمات غير الحكومية وحوكمتها بغية تنفيذ خطة عام 2030، جنباً إلى جنب مع شركاء البرنامج. وبغية زيادة تعزيز هذه الشراكات التشغيلية الحاسمة، أسندت مسؤولية إدارة المنظمات غير الحكومية إلى إدارة خدمات العمليات في عام 2018، كما صدر توجيه موسّع للمكاتب القطرية في يناير/كانون الثاني 2018.*

◀ *المشتريات: اقتضى الأمر تمويلاً إضافياً لمعالجة أغلب المسائل المحددة في تقرير المراجعة لعام 2016 بشأن مشتريات السلع والخدمات،⁽²⁾ مثل توضيح الأدوار والمسؤوليات في ممارسات الشراء وعملياته عبر البرنامج وتنقيح مستويات السلطة المفوضة بشأن المشتريات وتحسين العمليات الخاص بالبائعين. وباستخدام أموال مؤسسية أُتيحت في عام 2018، يجري حالياً تنفيذ ما تبقى من إجراءات متفق عليها واردة في التقرير، ومن المتوقع إنجازها بحلول نهاية عام 2018.*

تدابير المراجعة المتفق عليها

8- يسرّ المدير التنفيذي أن يُسلط الضوء على التقدّم المستمر في تنفيذ تدابير معالجة المسائل المنطوية على مخاطر متوسطة وشديدة التي كشفت المراجعات الداخلية النقاب عنها، بما في ذلك الانخفاض العام في عدد الإجراءات غير المنفذة في مجالات شديدة المخاطر

منذ عام 2016. بيد أنه ما زال هناك مجال لمتابعة توصيات المراجعة في توقيت أنسب وبمزيد من الفعالية. ويركز المدير التنفيذي على التدابير العالية الأولوية الأربعة التي لم تنفذ بعد والمقرر التصدي لها في عام 2018، كما ينوّه بدعم المفتش العام للإدارة في تنفيذ التدابير المتفق عليها في الوقت المناسب.

نظرة عامة على أنشطة مكتب التفتيش والتحقيق

- 9- يسرّ المدير التنفيذي أن يعلن أن البرنامج يواصل تعزيز سياسته الخاصة بعدم التسامح إطلاقاً إزاء التدليس، والفساد، والاستغلال والاعتداء الجنسيين، وأي شكل من أشكال المضايقات، بما في ذلك التحرش الجنسي في مكان العمل. وبموجب السياسة المنقّحة، ألغيت الحدود الزمنية للإبلاغ عن أي شكل من أشكال المضايقات، بما في ذلك التحرش الجنسي، بما يسمح للموظفين الحاليين والسابقين بالإبلاغ عن أحداث مضت. وتسمح السياسة الجديدة لمكتب المفتش العام بالتحقيق في الأحداث التي لا يكشف المبلّغ بها عن هويته وحالات السلوك المسيء المحتمل حتى في حالة عدم تقدم أي ضحية.
- 10- وقد أبرز مكتب المفتش العام، في تقريره السنوي، نهج البرنامج الاستباقي والاستشراقي إزاء استبانة المخاطر المتعلقة بالتدليس والفساد، ولا سيما في الحالات التي تشمل البائعين والشركاء المتعاونين وموظفي البرنامج.
- 11- ويرحب المدير التنفيذي بنتائج الاستعراض الخارجي لجودة وظيفة التحقيق في مكتب التفتيش والتحقيق، والتي تؤكد الجودة العالية لتقارير المكتب وتركيزه على تحقيق النتائج؛ وتسلم وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة بأن بعض ممارسات مكتب التفتيش والتحقيق هي من أفضل ممارسات التفتيش والتحقيق في منظومة الأمم المتحدة. وتخضع أنشطة المكتب بانتظام للمراجعة من جانب مقدّم خارجي لخدمات ضمان الجودة من أجل ضمان المحافظة على أعلى المعايير.